إلى أين تتجه حروب إسرائيل في الضفة وقطاع غزة ولبنان؟

بقلم:
د. رمزي بارود ○

يواصل المسؤولون الإسرائيليون القول إن إسرائيل تقاتل على جبهات متعددة في منطقة الشرق الأوسط. والحقيقة هي أن إسرائيل هي التي اختارت القتال على جبهات متعددة. إن هذين الادعائين مختلفان بشكل أساسي.

خلال الفترة القليلة الماضية، ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى حد القول إن بلاده تقاتل على سبع جبهات حربية مختلفة، وكلها ترمي إلى «الدفاع عن أنفسنا ضد... الهمجية».

وفي خطاب ألقاه في أوائل أكتوبر الماضي، قال نتنياهو إن هذه الحروب الدفاعية المفترضة يتم تنفيذها أيضًا باسم حماية «الحضارة ضد أولئك الذين يسعون إلى فرض عصر مظلم من التعصب علينا جميعًا».

ولن تكون هناك حاجة إلى مواجهة خطب نتنياهو اللاذعة. يجب أيضا أن يكون واضحا أنه لا الإبادة الجماعية تصنف على أنها دفاع عن النفس، ولا يشمل الحفاظ على الحضارة الإنسانية حرق الناس أحياء، كما كان الحال مع المواطن الفلسطيني شعبان الدلو، الذي قُتل بشكل مروع مع عائلته في القصف الإسرائيلي الأخير الذي استهدف مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح.

لكن هل إسرائيل مجبرة على القتال على سبع جبهات؟

وبحسب نتنياهو، وكذلك كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الآخرين، فإن الجبهات هي إيران وغزة ولبنان واليمن وجماعات في سوريا والعراق والضفة الغربية.

وعلى الرغم من أن أعمال القتال تدور في الوقت الراهن فقط في كل من قطاع غزة ولبنان، إلا أن الخط الإسرائيلي الرسمي حريص على المبالغة في عدد جبهات الحرب لمواصلة الاستفادة من الدعم العسكري والسياسي السخي من الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية. المزيد من الحروب لإسرائيل تترجم أيضًا إلى مزيد من المال.

وبطبيعة الحال، تخوض إسرائيل حروبًا فعلية أيضاً؛ وهي تشمل حرب اجتثاث وإبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، راح ضحيتها أكثر من ١٥٠ ألف قتيل وجريح خلال عام واحد.

وهناك أيضاً حرب أخرى تدور بلا هوادة في الضفة الغربية، وهي حرب تهدف إلى إخضاع كل أشكال المقاومة، حتى تتمكن إسرائيل من تسريع مشروعها الاستعماري الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

إن ما ورد أعلاه ليس استنتاجا، بل بيان حقيقة، استنادا إلى سياسات نتنياهو المعلنة. فقد قال خلال مؤتمر صحفي في شهر يناير الماضي: «يجب أن يكون لإسرائيل سيطرة أمنية على جميع الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن».

وبتعبير أكثر دقة، «يجب أن يكون لإسرائيل سيطرة أمنية على جميع الأراضي الواقعة بين البحر والأردن ولن تكون هناك سوى السيادة الإسرائيلية»، أما عبارة «السيطرة الأمنية» هي تعبير إسرائيلي ملطف يعني التوسع في السيطرة على الأراضي.

وفي مقابلة مع قناة آرتي للخدمة العامة الأوروبية، قال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش إن إسرائيل ستتوسع «شيئا فشيئا» لتشمل في نهاية المطاف كامل الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الأردن ولبنان ومصر ودول عربية أخرى.

كمال قال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش أيضا بكل صلف وعنجهية: «...إنه مكتوب أن مستقبل القدس هو التوسع إلى دمشق».

وتشكل النبوءات الدينية خطورة خاصة عندما يتبناها سياسيون متطرفون مختلون يتمتعون بالنفوذ السياسي والقوة العسكرية لوضعها موضع التنفيذ، من أمثال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش.

يعد نتنياهو عضوا قياديا في نفس هذه المجموعة المتطرفة، وقد برر بالفعل أعمال الإبادة الجماعية في قطاع غزة وحروبه في كل مكان وفقا للنصوص الدينية، حيث يرى أن جيشه هو بني إسرائيل الذين يقاتلون العماليق.

إن مثل المسلمات الدينية شائعة في الخطابات السياسية الإسرائيلية عبر التاريخ. ومع ذلك، فقد احتلت مركز الاهتمام في السنوات الأخيرة في ظل سلسلة من الحكومات اليمينية المتطرفة، التي شكلها في أغلبها بنيامين نتنياهو.

إنهم يرون في حرب غزة فرصة لتحقيق ما وصفه سموتريتش، نائب رئيس الكنيست آنذاك، عام ٢٠١٧ بـ«خطة إسرائيل الحاسمة».

ومن المفارقات أن خطة سموتريتش، التي تحمل اسم «أمل واحد»، تركز في المقام الأول على ضم الضفة الغربية بأكملها، والتي يشير إليها، أمثال بنيامين نتنياهو وغيره من المتطرفين، باسم «يهودا والسامرة».

وتنطوي الخطة على «فرض السيادة على كامل يهودا والسامرة»، مع «أعمال الاستيطان المتزامنة»، كما هو الحال في «إنشاء المدن والبلدات»، بهدف «خلق واقع واضح لا رجعة فيه على الأرض».

إن خطة سموتريش، التي يجري تنفيذها الآن، وهو أحد صانعي الملوك في حكومة نتنياهو -والآخر هو إيتامار بن غفير - تم إعدادها قبل سنوات من الحرب المستمرة على غزة، ويتم تنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، باعترافه الخاص، «شيئا فشيئا» منذ ذلك الحين.

وقد تزعم إسرائيل أنها تخوض حرباً على سبع أو سبعين جبهة. وربما تسند لنفسها أيضا دور منقذ الحضارات. لكن الحقيقة لا يمكن إخفاؤها، خاصة وأن الإسرائيليين أنفسهم هم من يكشفون عن نواياهم الشريرة.

وحتى الحرب الجارية على لبنان، والتي أطلق عليها القادة الإسرائيليون، إلى جانب مؤيديهم في الولايات المتحدة، اسم الحرب الدفاعية، يتم الترويج لها الآن من قبل بعض الساسة الإسرائيليين وأنصارهم اليمينيين باعتبارها حرباً توسعية أخرى، أو بشكل أكثر دقة سعياً إلى إنشاء «إسرائيل الكبرى».

هناك فرق بين دولة تخوض حرباً دفاعية على جبهات متعددة، وأخرى تقاتل من أجل التوسع الاستعماري، ومن أجل الهيمنة الإقليمية والهيمنة العسكرية المدفوعة بنبوءات دينية. ومن اختار المسار الأخير، كما فعلت إسرائيل، لا يمكنه أن يدعي أنه في حالة دفاع عن النفس.

تقول منظمة الصليب الأحمر الدولي على موقعها على الإنترنت: «يشير الدفاع عن النفس في القانون الدولي إلى الحق الأصيل للدولة في استخدام القوة ردًا على هجوم مسلح»، ولا ينطبق هذا التعريف على الدولة التي تعتبر في حد ذاتها دولة احتلال عسكري، وبالتالي تكون في حالة نشطة من العداء والاستخدام غير القانوني للعنف.

لكن نتنياهو وسموتريتش لا يهتمان بالقوانين الدولية أو الإنسانية. إنهما مدفوعان بأجندات توسعية مشؤومة. وإذا نجحا في ذلك، فمن المؤكد أن المزيد من الحروب القاتلة ستتبع. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لضمان فشل خططهما.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

لمحات مضيئة من تراثنا العربي في الاحتفاء بالتسامح والتنوع الثقافي والاجتماعي

بقلم:
نبيلة رجب

في الوقت الراهن -وربما أكثر من أي وقت مضى -أصبح التنوع جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وفي خضم هذا التنوع الجميل، بات البحث عن قواسم مشتركة بين مختلف الثقافات والديانات والأيديولوجيات أمرًا بالغ الأهمية.

إن تعدد الأفكار والانتماءات لا يعني بالضرورة الاختلاف، بل ربما يكون مصدرًا للتكامل والتعايش. هنا تبرز فلسفة ابن عربي كدعوة خالدة تذكرنا بأن الوحدة الإنسانية لا تبنى على التشابه، بل على الاحتفاء بالاختلاف.

ابن عربي، ذلك العملاق الأندلسي الذي سبق عصره بقرون. قد استطاع أن يجعل من الحب نظرة شمولية للوجود بأكمله. ولعل ما يميز رؤيته أنه رأى في اختلافاتنا وتنوعنا جمالا فريدا، كأنه لوحة فنية متناغمة الألوان.

في أبياته الشهيرة يقول: «لقد صار قلبي قابلا كل صورة؛ فمرعى لغزلان ودير لرهبان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن. أدين بمنهاج الحب أنى توجهت ركائبه، فالحب نهجي وإيماني».

ولعل هذه الكلمات تفتح أمامنا أفقا جديدًا لفهم العلاقات الإنسانية؛ فالتسامح لديه ليس مجرد قبول سطحي للآخر، بل هو احتفاء واحتضان لكل ما يمثله، ليصبح القلب موطنا لكل اختلاف وجسرًا بين كل فجوة، في تجربة إنسانية نادرة تجسد الحب كقيمة مطلقة تجمع كل روح في قالب واحد.

ولا تقتصر رؤيته للاحتفاء بالاختلاف على العلاقات بين البشر فقط، بل تمتد لتشمل كل ذرة في الكون من حولنا.

إن الحب، في فلسفته، هو نسيج روحي يربط الإنسان بكل ما في الوجود، من الطبيعة إلى الكون بأسره.

من هنا، يصبح السلام مع الذات والآخرين ضرورة تتخطى القيم التقليدية لتصل إلى توازن عميق مع الحياة نفسها. إن فلسفة «منهاج الحب» التي صاغها ابن عربي تتحدى الأطر المعتادة عن السلام، فهي لا تقف عند حدود غياب الصراع، بل ترسم لنا انسجاما يحقق سلاما متأصلا في جوهر الروح.

ألهمت هذه الفلسفة السامية العديد من المفكرين عبر العصور، حيث نجد صداها في رؤى متعددة للتعايش والتعددية.

نجد أن الفيلسوف الأمريكي جون رولز، في كتابه نظرية في العدالة، يعرف العدالة بأنها احترام للتنوع الإنساني وصون حقوق الجميع. كم أن التسامح، كما يراه رولز، يتجاوز مجرد القبول ليصبح تأكيدا لحق الآخر في الوجود بكرامة وحرية.

وهذا يتماشى بوضوح مع فكرة «منهاج الحب»، إذ يكون التسامح عمادًا لبناء مجتمع يحتضن الجميع بلا تمييز.

أما الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور، فيرى في سياسات الاعتراف أن كل هوية فريدة تستحق التقدير والاحترام. ذلك أن الاعتراف عند تايلور ليس مجرد صمت، بل هو احترام حقيقي بحق كل فرد في التعبير عن ذاته.

إن هذه الرؤية، التي تنسجم مع فلسفة ابن عربي، تفتح آفاقا جديدة لتعزيز التماسك الاجتماعي عبر تكريم التنوع والاحتفاء بالفردية.

يشترك المفكر الهندي صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد أمارتيا سن مع ابن عربي في رؤيتهما للعلاقة بين الفرد والمجتمع، حيث يؤكد سن أن الإنسان هو كيان متعدد الهويات؛ هذا التعدد هو مصدر غنى وعمق، وليس عامل ضعف أو تفرقة.

ومن خلال هذا الفهم، يتحول الاختلاف إلى قيمة إيجابية، ويفتح الباب لبناء روابط أعمق وأكثر أصالة بين البشر.

وفي تأمل عميق لهذه الأفكار، نجد أنفسنا مدفوعين نحو فهم أرحب للإنسانية، فلا تصبح الاختلافات سببا للفصل، بل تجسيدا لجمال التنوع.

ولعل ما نشهده في مملكة البحرين من تناغم مجتمعي وتعايش بين مختلف التوجهات والأفكار لهو خير دليل على هذا النسيج الإنساني المتماسك.

فمن خلال فلسفة ابن عربي، نرى انعكاسا لرؤية إنسانية تتجاوز الزمان والمكان، تبين لنا أن قبول الآخر ليس مجرد واجب أخلاقي، بل احتفاء بألوان الوجود البشري.

وربما يكون هذا المفهوم، في بساطته وعمقه، ما نحتاج إليه اليوم في عالمنا المعاصر. إن إحياء هذا الفكر قد يمهد الطريق نحو عالم أكثر سلاما، حيث يتسع القلب لكل صورة ومعنى، ليجمعنا في وحدة إنسانية تقدر الاختلاف وتحترم الخصوصية.

rajabnabeela@gmail.com

مجموعة بريكس تسعى لبناء عالم متعدد الأقطاب

بقلم:
إدوارد لوزانسكي ○

شهدت مدينة كازان انعقاد قمة مجموعة دول البريكس، حيث بدأت أعمالها يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٤، وسط توقعات بأن تسهم بشكل كبير في عملية تشكيل عالم متعدد الأقطاب. وقد شهدت القمة حضور ممثلين عن أكثر من ٣٠ دولة، بما في ذلك القوى الاقتصادي القوية -روسيا والصين والهند والبرازيل وتركيا.

تركزت أجندة القمة حول الموضوع الرئيسي ألا وهو تعزيز التعددية، حيث حققت دول مجموعة البريكس بالفعل تقدما كبيرا في هذا الصدد.

ليس من المبالغة أن نقول إن مجموعة البريكس ككل (بما في ذلك البلدان التي لم تصبح بعد جزءا من هذه المجموعة) هي تجسيد لحركة عدم الانحياز التي كانت موجودة خلال الحرب الباردة.

ظهرت حركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١ حيث تزعمتها في البداية يوغوسلافيا والهند ومصر وإندونيسيا، لكنها نمت فيما بعد لتصبح حركة مثيرة للإعجاب وحدت حوالي ١٢٠ دولة تمثل قارات مختلفة.

ومع ذلك، تلاشت حركة عدم الانحياز وبدأت مرحلة من الانحدار البطيء منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ وكان آخر مؤتمر لها قد عقد قبل ١٢ عاما، ومنذ ذلك الحين لم يتم إعلان موعد جديد.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة البريكس - إذا نظرنا إلى صيغة «مجموعة البريكس بلس»- تشتمل على محتوى أكبر بكثير، حيث إنها تتضمن إشراك جيران الدولة التي تترأس مجموعة البريكس في أنشطة الجمعية من أجل إضفاء بعض الطابع الإقليمي عليها.

في العام الماضي، دعت جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، زعماء جميع البلدان الإفريقية. أما هذا العام، فقد عملت روسيا الاتحادية على إشراك البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. «بريكس بلس» هو تنسيق أكثر عالمية يسمح للدول الأخرى بالمشاركة في عمل هذا النادي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تظهر فئة جديدة بعد القمة -الدول الشريكة في مجموعة البريكس.

تضم المجموعة حاليًا عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة (روسيا والصين) وثلاث قوى نووية (روسيا والصين والهند) وأربع دول مدرجة في قائمة أكبر اقتصادات العالم (روسيا والصين والهند والبرازيل).

وإذا نظرنا إلى الأمر على نطاق أوسع - في سياق مجموعة البريكس بلس- فإن عدد الاقتصادات القوية أكبر من ذلك بكثير. على سبيل المثال، نحن نتحدث هنا عن إندونيسيا التي تدرس إمكانية الانضمام إلى هذه المجموعة المتنامية.

شهدت قمة مجموعة البريكس في مدينة كازان حضور ومشاركة زعماء ما لا يقل عن ٢٢ دولة تبدي اهتماما كبيرا بالعمل على بناء نظام عالمي بديل -ليس نظاماً مناهضا للغرب، بل نظاماً موازيا له.

لم يسع المشاركون في مجموعة البريكس بلس إلى إحياء التفكير القائم على بناء التحالفات والتكتلات، حيث إنهم يريدون تشكيل صيغ مربحة للطرفين، وبناء نظام دفع سيادي وممرات لوجستية موثوقة.

تقوم مجموعة البريكس على مبادئ رئيسية وهي تشمل أساسا الاستقلال والسيادة الإقليمية، وتعددية الأقطاب، والسلام، والتجارة الحرة من دون حواجز أو عقوبات مصطنعة، والتعاون متبادل المنفعة بدلا من الإملاء والمواجهة.

وبشكل عام، فقد كان سبب ظهور ظاهرة جيوسياسية مثل مجموعة البريكس هو عاملان رئيسيان. أولا، أثبت العالم الأحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تدور في فلكها عدم فعاليته.

لقد تبين أن مثل هذا العالم الأحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية غير عادل وغير متكافئ، لأنه كان يقوم على إملاء قوة واحدة مهيمنة. وكانت روسيا واحدة من تلك الدول التي لم توافق على استمرار هذا الوضع.

وكانت نقطة التحول ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عام ٢٠٠٧ بمدينة ميونيخ في ألمانيا. فقد قال يومها إن الهيمنة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها أدت إلى حقيقة مفادها أن «لا أحد يشعر بالأمان»، وشدد على أن روسيا تدرك أن توسع حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) إلى الشرق يمثل تهديدا متناميا.

وكانت الحادثة الأولى بعد ذلك الخطاب، والتي تحدى فيها الرئيس فلاديمير بوتين هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة الرد الحاسم على الهجوم الذي شنته جورجيا على قوات حفظ السلام الروسية في أوسيتيا الجنوبية في شهر أغسطس ٢٠٠٨.

وكان الرئيس الجورجي آنذاك ميخائيل ساكاشفيلي يعتمد على الدعم العسكري الأمريكي، لكن ذلك كان لفظيًا فقط. وفي نهاية المطاف، اعتقلت الحكومة الجورجية الجديدة ساكاشفيلي، كما أنها اعتذرت مؤخرا عن تصرفاته في عام ٢٠٠٨.

وفي الوقت نفسه، حدثت تغيرات جيوسياسية واستراتيجية كبيرة لا رجعة فيها خلال الأعوام الثلاثين التي تلت نهاية الحرب الباردة. لقد أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ لاعبا أكثر أهمية في النظام المالي والاقتصادي العالمي.

لقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للصين تقريبًا إلى نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية. لقد تعافت روسيا من أهوال التسعينيات، التي فرضها عليها أنصار القلة والمستشارون الغربيون؛ وقد اعترف أعضاء الكونجرس الأمريكي بذلك في تقرير صدر في سبتمبر ٢٠٠٠.

وبالإضافة إلى تلك العوامل والتحولات التي أتينا على ذكرها، فقد بدأت النمور الآسيوية والدول الإفريقية تكتسب زخماً وتطور قوتها الاقتصادية، حيث إنها أظهرت عدة مؤشرات اقتصادية وديموغرافية جيدة ومثيرة للإعجاب.

في عام ٢٠٠٩، وفي ذروة الأزمة المالية الخطيرة التي هزت العالم، انعقد الاجتماع الأول لزعماء روسيا والهند والصين والبرازيل (BRIC). وفي وقت لاحق، انضمت جنوب إفريقيا إلى مجموعة البريكس، وأصبحت المجموعة تعرف باسم البريكس.

وحتى ذلك الحين، أكدت الدول التزامها بنظام عالمي متعدد الأقطاب وعدم التدخل في شؤون الدول، كما دعت إلى إنشاء عملة احتياطية دولية جديدة كبديل للدولار الأمريكي.

ومنذ ١ يناير ٢٠٢٤، انضمت أيضا جمهورية مصر وجمهورية إيران وإثيوبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى مجموعة بريكس، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية لم تشارك بعد في جميع فعاليات مجموعة البريكس.

وأعلنت وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب إفريقيا، ناليدي باندور، مؤخرًا أن ٣٤ دولة أعربت رسميًا عن اهتمامها بالانضمام إلى هذه الكتلة المتنامية، مع تقدم أكثر من ٢٠ دولة منها بنشاط للحصول على العضوية.

وفجأة تجد سلطات واشنطن نفسها في وضع لا تتناسب فيه طموحاتها مع إمكانياتها. إن النظام العالمي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية لا يناسب أولئك الذين تعتبرهم وزارة الخارجية «محور الشر» الجديد أو «الانتقاميين» (مثل روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية) فحسب، بل يناسب أيضا الغالبية العظمى من الدول، ويسمى الآن الجنوب العالمي.

إن عالماً خالياً من الحروب العدوانية، والعقوبات التعسفية، والهجمات المعلوماتية والافتراءات، وعدم المساواة في الدخل، وعدم احترام البيئة - هذا هو ما يتوق إليه الناس في كل آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

في الختام، سأستشهد ببيان صادر في شهر يونيو ٢٠٢٣ عن رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك الجنرال مارك ميلي، الذي اعترف في خطابه أمام خريجي جامعة الدفاع الوطني بأن الفترة القصيرة من الأحادية القطبية قد انتهت، و«لقد أصبح الأمر كذلك». «ومن الواضح بشكل متزايد أننا نعيش بالفعل في بيئة دولية متعددة الأقطاب...».

○ الكاتب عالم سياسة ورئيس الجامعة الأمريكية في موسكو

تناقضات أمريكية

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

أستغربُ من دولة تعد من أعظم دول العالم، وأكثرها تقدماً وتطوراً وأرقاها من جميع النواحي، ولكن في الوقت نفسه هذه الدولة بإمكاناتها المالية والعلمية والتقنية تعجز عن تغيير أنابيب الرصاص البالية والسامة التي أكل عليها الدهر وشرب منذ قرن واحد، والتي مازالت قابعة وموجودة تحت الأرض في بعض الولايات، مسببة بذلك أزمة صحية عامة للملايين من الشعب الأمريكي، ومهددة لصحة الأطفال بالتسمم والخطر والمرض بصفة خاصة!

فقد أجمع علماء العالم منذ أكثر من سبعة عقود على أن عنصر الرصاص سام ويسبب مشكلات وأمراض صحية كثيرة تنزل على الجهاز العصبي وتؤثر فيه من الناحية الذهنية والعقلية والجسدية، وبخاصة عند الأطفال.

كما أن الرصاص لا يتحلل وله القدرة على التراكم والتضخم في التركيز في أعضاء الجسم المختلفة، ويؤدي مع الوقت إلى أزمات صحية مستعصية على العلاج، ولذلك قامت كثير من الدول على التخلص من الرصاص في كثير من المنتجات الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال تمت إزالة الرصاص من وقود السيارات، وبالتحديد الجازولين، كم تم التخلص من الرصاص في الدهان المستخدم في المنازل لصباغة الجدران، وفي الوقت نفسه سعت الدول إلى حظر استخدام أنابيب الرصاص التي تستعمل لنقل مياه الشرب إلى المنازل، وخاصة عندما اكتشف العلماء أن الأنابيب تتآكل مع الوقت ويتسرب منها الرصاص فينتقل إلى مياه الشرب المستخدمة في المنازل والمدارس وغيرهما.

واستناداً إلى هذه الحقائق وإجماع العلماء، وبعد سنوات عجاف من معاناة الشعب الأمريكي وتسمم دمه بالرصاص، ونزول عدة كوارث صحية كالتي وقعت في مدينة فلينت (Flint) بالقرب من ديترويت عاصمة صناعة السيارات بولاية ميشيجن، سنَّ الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٨٦ قانوناً تحت مسمى «قانون مياه الشرب الآمنة»، حيث مُنع وحظر استخدام أنابيب الرصاص لنقل وتوزيع مياه الشرب للناس، كما منع في الوقت نفسه استعمال الرصاص في عملية اللحام للأنابيب.

وبالرغم من هذا التشريع الاتحادي من الكونجرس، إلا أن التنفيذ مازال بطيئاً حتى بعد مرور أكثر من أربعين عاماً، فلم يحظ هذا التشريع بالأولوية، وكأنها قضية غير مستعجلة، وكأن صحة المواطن الأمريكي، وبخاصة الأطفال، فلذات أكبادهم وأساس التنمية في كل دول العالم غير مهمة وليست أولوية بالنسبة إلى الحكومات الأمريكية المتعاقبة، من ديمقراطيين وجمهوريين، كما أنها لم تلق الاهتمام المطلوب من رجال السياسة والقانون في الكونجرس وفي الولايات المتضررة للإنفاق على مشاريع إزالة الأنابيب القديمة البالية والمستهلكة من باطن الأرض في كثير من الولايات.

فهناك اليوم أكثر من ٩ ملايين من أنابيب الرصاص السامة لنقل مياه الشرب إلى منازل الأمريكيين، وهذه الأنابيب إما أن تكون مصنوعة كلياً من الرصاص السام الذي لا يوجد حد آمن له في مياه الشرب، أي إنه يؤذي الإنسان ويضر بالأطفال بأي تركيز كان عليه، وإما أن يدخل الرصاص في تكوينها جزئياً من خلال عملية لحام الأنابيب مع بعض.

وقد لقيت هذه القضية اهتماماً متأخراً جداً لا يغني ولا يسمن من جوع من الرئيس بايدن، فجاء هذا الاهتمام في الوقت الضائع من فترة رئاسته بعدما أعلن عدم ترشحه لفترة رئاسية ثانية، كما أن هذا الاهتمام لا يرقى إلى مستوى الحدث وليس له صفة الاستعجال، وهو تسمم الملايين من الشعب الأمريكي. فقد تحرك بايدن واستيقظ بعد نوم عميق لأربع سنوات، وبالتحديد في ٨ أكتوبر ٢٠٢٤ وممثلاً في وكالة حماية البيئة لتُعلن إزالة أنابيب الرصاص خلال عشر سنوات كحد أعلى، أي بحلول عام ٢٠٣٤، والزام شركات مصادر وتوزيع المياه على استبدال الأنابيب. وهذه الفترة الزمنية تعد طويلة جداً للتعامل مع أزمة صحية واسعة النطاق وخانقة ويتعرض لها الملايين من الشعب الأمريكي، وبخاصة الأطفال الذين مازالت أعضاؤهم في طور النمو، فأي تعرض للملوثات والسموم يؤثر في الوقت نفسه وفي المستقبل في أعضاء الجسم وينعكس عليهم عقلياً ونفسياً، وخاصة أن تراكم عنصر الرصاص في الأطفال يؤدي إلى تغيير السلوكيات نحو الأسوأ، ويميل الطفل نحو ارتكاب أعمال العنف والشغب فتصبح تصرفاته أكثر عدوانية.

وكل هذا التأخير في استبدال الأنابيب التالفة والبالية هو عدم رغبة الحكومات الأمريكية للإنفاق على هذا المشروع الصحي الملح، وعدم إعطاء أولوية لصحة غالبية الشعب الأمريكي.

وفي تقديري فإن السبب في عدم الاهتمام هو أن معظم أنابيب الرصاص التي مازالت جاثمة في عمق تربة الأرض موجودة في المناطق السكنية الصناعية القديمة التي يسكنها الفقراء من الشعب الأمريكي من ذوي الدخل المحدود، ومن طبقة العمال البسيطين غير المتعلمين والذين ليس لهم من يدافع عن حقوقهم المدنية، وليس لهم المال لاستشارة رجال القانون للتعجيل في التخلص من هذه الأنابيب السامة.

وفي المقابل فإن أموال الشعب الأمريكي تُنفق على ما ليس له علاقة مباشرة بالشعب الأمريكي منذ أكثر من ٧٦ عاماً وهو الكيان الصهيوني بصفة خاصة، وبمبالغ كبيرة ومن دون حسيب أو رقيب في هذه المرحلة الوجودية التي يعاني منها الكيان والولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الغربية. وقد أكد هذه الحقيقة التقرير المنشور في ٧ أكتوبر ٢٠٢٤ من «معهد واتسن للشؤون الدولية والعامة» تحت عنوان: «إنفاق الولايات المتحدة على العمليات العسكرية لإسرائيل وتلك المتعلقة بعمليات أمريكا في المنطقة، ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤».

فقد أشار التقرير إلى حقيقتين رئيستين، الأولى أن الكيان الصهيوني ينال النصيب الأكبر وحصة الأسد من المساعدات الأمريكية منذ عام ١٩٤٨، حيث يُقدر المبلغ الإجمالي بأكثر من ٢٥١,٢ بليون دولار. وأما الحقيقة الثانية فهي أن هذه المساعدات ضربت رقماً قياسياً جديداً، حيث إن الكيان الصهيوني حصل على مبلغ ما لا يقل عن ٢٢,٧٦ مليار دولار منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، علماً بأن هذا المبلغ في ارتفاع كل يوم.

فمثل هذا الدعم المطلق واللامحدود والمستمر للكيان الصهيوني لينعم من خيرات وثروات أمريكا على حساب الشعب الأمريكي المهضوم والساذج، يبين أولوية الحكومات الأمريكية واهتمامات الكونجرس الأمريكي في رصد الميزانيات وتقديم المساعدات.

ومما سبق أستطيع أن أصل إلى الاستنتاجات التالية: أولاً: أولوية الحكومات الأمريكية المتعاقبة والكونجرس الأمريكي ليست رفاهية عامة الشعب وتحسين مستواه المعيشي وتحقيق سعادته، وإنما الأولوية هي الجانبين الأمني السياسي والاقتصادي، ولذلك تنفق الأموال الباهظة على تحقيق هذين الجانبين، ولو استدعى ذلك خوض حروب بعيدة كلياً عن حدود أمريكا الجغرافية، وإنفاق المليارات من الدولارات على هذه الحروب، والأمثلة كثيرة مثل فيتنام، وأفغانستان، والعراق. ثانياً: فإذا كان الشعب الأمريكي ليس له أولوية عند الحكومات الأمريكية، فماذا نتوقع أن يكون تعاملها مع الشعوب الأخرى؟

ثالثاً وأخيراً فإن الكيان الصهيوني له الأولوية عند الحكومات الأمريكية في تحقيق أمنه واستقراره واستمرارية وجوده، فالإحصاءات تؤكد أن أمريكا أنفقت على هذا الكيان حتى اليوم أكثر من ٢٥٢ بليون دولار، ولكن لا تريد أن تنفق أقل من ٤٠ بليون دولار كلفة التخلص من الأنابيب البالية وحماية الأمن الصحي للشعب الأمريكي الذي يعاني منذ أكثر من ٦٠ عاما من هذه الأزمة الصحية المتغلغلة في أعماق الشعب الأمريكي.

ismail.almadany@gmail.com